العرب
الخميس 2020/08/13
السنة 43 العدد 11788

الإعلام التونسي ما زال يتعامل مع المعايير المهنية من باب الكماليات

مؤسسات الإعلام العمومية الأفضل احتراما للشروط الانتخابية

الانتقادات للصحافة والإعلام بدأت منذ المرحلة الأولى للانتخابات الرئاسية

ارتكبت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة في تونس خروقات خلال الفترة الانتخابية الرئاسية والتشريعية، تفاوتت نسبتها في ما بينها، وتشير هذه الخروقات إلى أن المؤسسات الإعلامية التونسية ما زالت تتلمس طريقها نحو الديمقراطية وتفتقد للأداء المهني.

تونس - لم تستوعب المؤسسات الإعلامية التونسية الدور المطلوب منها في ظلّ منظومة ديمقراطية، خصوصا خلال فترة الانتخابات، إذ ما زالت تتعامل مع معايير الحياد والنزاهة والموضوعية من باب الكماليات والشكليات الثانوية، بحسب ما أكد تقرير رصد أداء الإعلام التونسي خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2019.

ووجه التقرير الذي أعدّه ائتلاف أوفياء للديمقراطية ونزاهة الانتخابات، بالاشتراك مع المعهد الديمقراطي الوطني "إن.دي.آي" نقدا لاذعا لوسائل الإعلام التونسية التي سجلت عددا من الخروقات تتعلق أساسا بالدعاية الانتخابية والدعاية السلبية والتحيز وعدم الحياد، وتم عرض التقرير الثلاثاء في ندوة صحافية بتونس العاصمة.

وأكد نبيل اللباسي رئيس ائتلاف أوفياء في تصريحات صحافية، أن الإعلام في تونس مستقل عن السلطة السياسية الحاكمة، لكنه غير مستقل عن لوبيات المال والتجاذبات السياسية.

وأضاف اللباسي أنه يتعين على الإعلام أن يلعب دوره في المحافظة على الديمقراطية من خلال الاستقلالية والحياد وعكس الصورة الحقيقية للمواطن دون توجيه وتمجيد لأي طرف كان.

وارتكبت الخروقات مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة، واعتمد التقرير في عملية الرصد 10 مقاييس هي الإشهار (الإعلان) السياسي والدعاية الإيجابية والدعاية السلبية وانتهاك كرامة الإنسان وحقوقه ومعطياته الشخصية، إضافة إلى التحيز وعدم الحياد وغياب الدقة والموضوعية.

كما اعتمد أيضا على مقاييس التحريض على الكراهية أو التمييز أو الإقصاء ونشر سبر الآراء وتضليل الناخبين ونشر الأخبار الزائفة وتحريف المواقف، فضلا عن المس من قيم الدولة المدنية الديمقراطية أو الدعوة لانتهاك الحقوق وخنق الحريات وعدم احترام مقتضيات الأمن العام والدفاع الوطني.

> نبيل اللباسي: الإعلام في تونس مستقل عن السلطة السياسية الحاكمة، لكنه غير مستقل عن لوبيات المال والسياسة

وبيّن التقرير أن هنالك ارتفاعا مفاجئا لعدد الخروقات حيث بلغت نسبتها 119 في المئة مقارنة بما تم تسجيله في الفترة السابقة للانتخابات ثم لترتفع إلى 130 في المئة خلال الحملات الانتخابية.

وأكّد التقرير أن ثلثي الخروقات ارتكبت من قبل قناتي نسمة والحوار التونسي بينما تمّ تراجع في الخروقات في الإعلام السمعي مقارنة بفترة الانتخابات البلدية حيث كانت نسبة الخروقات من بعد الترجيح في حدود 13 في المئة في الفترة السابقة للانتخابات لتنخفض إلى 5 في المئة خلال الحملات الانتخابية.

وتفيد الإحصائيات الناتجة عن عمليات الرصد أن مؤسسات الإعلام العمومية بمختلف أنواعها هي من بين المؤسسات الأفضل من حيث احترام المعايير الانتخابية، باستثناء جريدة الصحافة والتي اعتبرها التقرير الأسوأ من بين مؤسسات الإعلام الورقي.

وتميزت العديد من المؤسسات الإعلامية الخاصة، حسب التقرير، بمستوى جيّد من احترام المعايير الانتخابية منها جريدة المغرب وإذاعة إكسبراس أف.أم، على عكس بعض المؤسسات الأخرى التي تميّزت بأرقام قياسية في الخروقات على غرار قناتي الحوار التونسي ونسمة وجريدة الشارع المغاربي.

وأشار معدو التقرير إلى أن العينات التي تم اختيارها تمثّل ما بين 60 إلى 80 في المئة من نسبة المبيعات أو التصفح أو الاستماع أو المشاهدة.

وتناولت أعمال التصنيف والتحليل، الرصد الكمّي لمستوى التغطية الإعلامية الانتخابية ورصد الخروقات للمعايير الانتخابية ورصد درجة احترام مبادئ المساواة والإنصاف إضافة إلى رصد احترام مبدأ التناصف.

ومن بين التوصيات التي جاءت في التقرير، الدعوة إلى منع أصحاب المؤسسات الإعلامية والمساهمين فيها والمشرفين عليها من الترشح إلى أي انتخابات رئاسية أو تشريعية أو محلية لمدة لا تقل عن عام منذ تخليهم عن حقوقهم فيها أو سلطاتهم عليها.

كما دعا التقرير إلى منع وسائل الإعلام من القيام بأي من أشكال الدعاية السلبية ضد أي مرشح أو قائمة مرشحة خلال كامل الفترة الانتخابية، وإلزام الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باحترام مبدأ الشفافية من خلال نشر المعلومات مفصلة بشأن مراقبة الحملات الانتخابية.

وبدأت الانتقادات لوسائل الإعلام في تونس منذ المرحلة الأولى للانتخابات الرئاسية، حيث وجه التونسيون الاتهام إلى العديد من وسائل الإعلام بالتورط في الانحياز وعدم الحياد.

وأصدرت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري "الهايكا" بيانا تضمن تحذيرا شديد اللهجة للمؤسسات الإعلامية، واتهمت بعضها بـ"الانخراط في أجندات سياسية لبعض المرشحين".

وأكدت الهايكا انخراط العديد من وسائل الإعلام السمعية والبصرية (المرئية والمسموعة) الخاصة في الأجندات الانتخابية لبعض المرشحين خلال فترة الانتخابات الرئاسية.

واتهمت بعض أصحاب وسائل الإعلام بالانحياز ما أثر في استقلالية الخط التحريري لهذه المؤسسات وجعل بعض الصحافيين العاملين بها رهن المصالح الضيقة لأصحابها، واعتبرت أن "تخلي هذه القنوات عن التزاماتها الأخلاقية والمهنية والتعاقدية هو سعي إلى تجريد العملية الانتخابية من أهدافها الأساسية، خاصة حق المواطنين في الاختيار والمحاسبة وفق إرادة حرة".

الاعتداءات تتزايد على الصحافيين مع ارتفاع حدة المظاهرات في لبنان

بيروت - أدانت "مراسلون بلا حدود" الاعتداءات المتزايدة على الصحافيين والانتهاكات المقلقة التي ترتكبها قوات الأمن في لبنان، بعد إصابة نحو 15 صحافيا على أيدي الشرطة خلال تغطية حراك الغضب الشعبي في أعقاب انفجار بيروت.

وأفادت مؤسسة سمير قصير بجرح ما لا يقل عن 14 صحافيا السبت الماضي على أيدي قوات الأمن في العاصمة اللبنانية بيروت، خلال المظاهرات المناهضة للحكومة التي اندلعت إثر انفجار مستودع بالمرفأ.

وكان من بين الجرحى إدمون ساسين مراسل قناة "أل.بي.سي"، الذي أصيب في رأسه أثناء تغطية اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين في ساحة رياض الصلح، وهو نفس المصير الذي لقيَه صحافي "أم.تي.في"، فادي سكاف، الذي أصيب في الرأس أثناء تواجده بالقرب من البرلمان.

وفي اليوم نفسه، نُقل الصحافي المستقل مكرم حلبي إلى المستشفى إثر إصابته برصاص مطاطي في ساقه، فيما تعرض مراسل يومية النهار إسكندر خاشاشو للضرب المبرح على أيدي أعضاء من حركة أمل أقدموا في ما بعد على مصادرة معداته.

من جهتها، التقطت المصورة الصحافية ريتا قبلان صورا لحظة تقدم جندي تجاهها وضربها بمسدسه مع سبق الإصرار، بينما كانت تجري وسط المتظاهرين حاملة الكاميرا في يدها.

واستنكرت صابرين النوي، مسؤولة مكتب الشرق الأوسط في "مراسلون بلا حدود"، "تزايد الاعتداءات على الصحافيين في لبنان، حيث ترتكب قوات الأمن تجاوزات مقلقة من خلال استهداف المراسلين الذين يغطون الاحتجاجات وسط المتظاهرين"، مؤكدة في الوقت ذاته أنه "من الملح أن تتوقف على الفور هذه الانتهاكات الآخذة في التزايد بشكل مهول".

وبالإضافة إلى الإصابات التي تطلبت العلاج في المستشفى، فاقم إطلاق الغاز المسيل للدموع من صعوبة عمل الصحافيين أكثر فأكثر.

يُذكر أن عشرات الصحافيين تعرضوا للاعتداء على أيدي عناصر الشرطة أحيانا والمتظاهرين أحيانا أخرى، وذلك منذ شهر أكتوبر الماضي، حيث انطلقت أولى شرارات الحراك الشعبي الغاضب في لبنان.

> 14 صحافيا أصيبوا على أيدي قوات الأمن خلال المظاهرات التي اندلعت إثر انفجار مرفأ بيروت

وقد أشار تجمع "نقابة الصحافة البديلة" في بيان أصدره الشهر الماضي، إلى "أننا أبعد ما يكون عن حريّة القطاع وحقوق العاملين فيه، من الملاحقة الجائرة والقمع مرورا بتكريس التطبيل وصولا إلى الاقتطاع من الأجور والصرف التعسفي. كان العام الماضي وبداية العام الحالي، من الانتفاضة وصولا إلى كورونا، دليلا على ذلك".

وتراجع لبنان هذا العام على جدول التصنيف العالمي لحرية الصحافة، إذ بات يقبع في المرتبة 102 من أصل 180 بلدا.واعتبر ناشطون وصحافيون أن هذه المرتبة المتدنية ما هي إلا مؤشر على واقع حرية الصحافة في لبنان بعيدا عن ادعاءات "بلد الحريات" التي يتباهى بها بعض المسؤولين السياسيين والإعلاميين في كل مناسبة.

«فوكس نيوز» توسع انتشارها عالميا عبر خدمة البث التدفقي

واشنطن - أعلنت شركة "نيوز كورب" التي يملكها قطب الإعلام روبيرت موردوك الثلاثاء أنها ستطلق خدمة البث التدفقي لقنواتها الإخبارية، في مؤشر على زيادة اهتمام المؤسسات الإعلامية بهذه الخدمة التي تلقى مؤخرا إقبالا كبير خصوصا في مجال الترفيه.

قالت سوزان سكوت، الرئيس التنفيذي لشركة "فوكس نيوز ميديا"، في بيان "نحن متحمسون لإطلاق قناة فوكس نيوز إنترناشيونال، مما يتيح لجمهورنا في الخارج الوصول إلى المصدر الموثوق به للأخبار والتحليلات المعمقة".

وتوفّر خدمة الاشتراكات الجديدة على الطلب، محتوى شبكة "فوكس نيوز" الشهيرة التي ستكون مشاهدتها متاحة في 20 بلدا بحلول نهاية 2020، إضافة إلى شبكتي "فوكس بيزنس" و"فوكس نيوز".

وتعتبر فوكس نيوز الشبكة الأكثر استقطابا للمشاهدين عبر الكابل في السنوات الأخيرة، وإحدى المحطات المفضلة لدى الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وأطلقت على هذا البث التدفقي الخارجي تسمية "فوكس نيوز إنترناشونال" ويبلغ رسم الاشتراك فيه 6.99 دولارات شهريا، وستكون المكسيك باكورة الدول التي سيتوافر فيها، تليها إسبانيا فألمانيا ثم بريطانيا في 17 سبتمبر القادم.

و"فوكس" هي الأخيرة من مجموعة مؤسسات إعلامية اعتمدت البث التدفقي لاستقطاب عدد أكبر من المشاهدين وعلى المستوى العالمي. وسبق للشبكة أن وفرت خدمة مماثلة للجمهور الأميركي تحت مسمّى "فوكس نيشن".

وكانت المجموعة باعت العام الماضي قسما كبيرا من أنشطتها في مجالي السينما والترفيه إلى شركة "ديزني"، من بينها استديوهات "توينتي فيرست سنتشوري فوكس".

وناقشت وسائل الإعلام الكبيرة الأخرى مؤخرا خطط إطلاقها في الأسواق الخارجية، فقد تحدثت شركة والت ديزني، مع المستثمرين الأسبوع الماضي، حول خطط لإطلاق "ستار"، وهي منصة ترفيهية للفيديو تحت الطلب في أجزاء مختلفة من العالم. كما تعمل "فياكوم سي.بي.أس" أيضا على مشروع مماثل، يستهدف عام 2021 إطلاق خدمة من المقرر طرحها في أستراليا وأميركا اللاتينية ودول الشمال.

وتشهد خدمة البث التدفقي زيادة كبيرة في عدد المستخدمين حول العالم خصوصا في فترة الحجر المنزلي، حيث سجلت شركة نتفليكس الأشهر في هذا المجال زيادة غير مسبوقة فاقت توقعاتها، حيث استقطبت 10.1 مليون مشترك جديد في الربع الثاني من 2020.

«فوكس نيوز» من المحلية إلى الدولية

فيسبوك تقيّد مواقع الأحزاب السياسية الإخبارية

سان فرانسيسكو - أعلنت شركة فيسبوك أن المواقع الإخبارية التابعة لمنظمات سياسية لن تتمتع بالامتيازات عينها كالوسائل الإعلامية المستقلة، في إطار جهودها لتطوير الأداء قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات الرئاسية الأميركية.

وقد لاحظت فيسبوك عددا "متزايدا" من المنشورات التي يروج أصحابها لها على أنها إخبارية، بينما هي مرتبطة مباشرة بأحزاب أو شخصيات سياسية وتهدف بشكل رئيسي إلى "التأثير في السياسات العامة أو الانتخابات"، وفق ما أوردت في بيان.

وأشارت إلى أن هذه "الوسائل الإعلامية" الأميركية يمكنها الاستمرار على الشبكة لكن لن تُدرج منشوراتها ضمن فقرة "فيسبوك نيوز" الإخبارية التي تنشر مقالات من الصحف والمجلات والمواقع الشريكة لها.

وعلى صعيد الإعلانات، ستتعامل فيسبوك مع هذه الصفحات على أنها كيانات سياسية لا كوسائل إعلامية. وهي لن تكون مخولة لنشر معلومات عن طريق خدمتي المراسلة ماسنجر وواتساب التابعتين للشبكة.

وتقدم هذه الوسائل الإعلامية المتحزبة والتي غالبا ما تثار شكوك بشأن صدقيتها، نفسها على أنها مواقع إخبارية محلية. لكن على أرض الواقع، هي تعيد نشر مقالات معدلة من مصادر أخرى.

وتكثف فيسبوك مبادراتها لحماية المسار الديمقراطي والناخبين من حملات التضليل، سواء أكانت وراءها جهات أجنبية أم محلية.

وقال غي روزن نائب رئيس فيسبوك لشؤون إدارة البرامج خلال مؤتمر صحافي "نعمل باستمرار مع شركاء لفهم المخاطر الجديدة، كل ما يمكن أن يساء استخدامه، ونتأكد من تحضرنا جيدا لمختلف السيناريوهات المحتملة".

وقررت الشبكة نهاية يونيو الماضي إعطاء الأولوية إلى "التغطيات المميزة للأحداث"، أي إنه في حال نُشرت مقالات مختلفة عن الموضوع عينه، ترصد خوارزميات الشبكة المقالة "التي جرى ذكرها أكثر على أنها مصدر إخباري" وتضعها في مقدمة المواضيع المقترحة.

> فيسبوك ستتعامل على صعيد الإعلانات، مع الصفحات الإخبارية المسيسة على أنها كيانات سياسية لا كوسائل إعلام

كما أعلنت عن تقديم شاشة جديدة للإشعارات، تحذّر المستخدمين إذا حاولوا مشاركة أخبار مضى على نشرها أكثر من 90 يوما.

وذكرت شركة فيسبوك، في منشور على مدونتها، أنّ القصص القديمة التي تم نشرها خارج سياقها الأصلي، تلعب دورا في نشر المعلومات الخاطئة، ما يربك المستخدمين الآخرين، ظنًا منهم أنّه منشور حديث.

وأشارت إلى أنّ "توقيت الخبر جزء مهم من السياق، والذي يساعد الناس على تحديد أهمية ما يقرأونه ويثقون به، ويشاركونه".

ومن المقرّر أن يرى المستخدم إشعارا عند الضغط على زر المشاركة، الخاص بمنشور المقال القديم، لكن ليس من الواضح ما إذا ستكون الخاصيّة متاحة عند نسخ ولصق الرابط.